E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/5
18 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٢
أولا - تقييم التنفيذ على الصعيد الوطني	٥ - ١١١	٣
ألف - وضع الاستراتيجيات للتنمية المستدامة	٥ - ١١	٣
باء - الفقر والسكان والمستوطنات البشرية والصحة	١٢ - ٢٤	٤
جيم - التعاون الدولي والتجارة	٢٥ - ٢٨	٧
دال - تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك	٢٩ - ٣٥	٨
هاء - إدارة الموارد الطبيعية	٣٦ - ٨٠	٩
واو - معالجة المخاطر المرتبطة بالنفايات والمواد الخطرة	٨١ - ٨٦	١٩
زاي - دور الفئات الرئيسية	٨٧ - ٩٢	٢٠
حاء - سبل التنفيذ	٩٣ - ٩٤	٢٢
ثانيا - التحديات والأولويات المقبلة	١١٢-١١٧	٢٦
ثالثا - الخطوات المقبلة	١١٨-١٢٠	٢٨

97-06810 250397 270397

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تقييما للمعلومات التي ترد في زهاء ١٠٠ نبذة قطرية[١] تتناول التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويتضمن تحليلا يعبر عن منظورات الحكومات الوطنية على أساس الإطار المشترك الذي قدمته الأمانة العامة عملا بقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠ الذي قررت الجمعية العامة فيه عقد دورة استثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وطلبت إلى الأمين العام أن يعد، لنظر لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة، نبذات قطرية تعرض بإيجاز التقدم المحرز والعقبات التي صودفت في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني، يجري تجميعها على أساس ما يرد من معلومات وطنية وبالتنسيق الوثيق مع الحكومات المعنية.

٢ - وتعكس بنية التقرير المواضيع الرئيسية ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لجدول أعمال القرن ٢١. ويجري في سياق هذه المواضيع تحليل النبذ القطرية على أساس محاور إقليمية تشمل أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويستعين التقرير، حسب الاقتضاء، بتجميعات أخرى للبلدان، وخاصة التجميعات القائمة على التمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي هذه الأحوال تصنف البلدان طبقا لدراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٦[٢]. ويعزز المنظور الوطني والإقليمي الوارد في التقرير التقييم العالمي للتقدم المحرز المعروض في الوثائق الأخرى المعدة من أجل الدورة الاستثنائية.

٣ - ولا بد عند قراءة التقرير من وضع المحددات التالية في الاعتبار: بادئ ذي بدء، أن النبذ القطرية تنحاز إلى الإبلاغ عن التقدم المحرز، وقد تؤدي من ثم إلى تقليل الاهتمام الواجب بالعقبات والمشاكل التي تصادفها البلدان. وثانيا، أن ١٠٠ نبذة قطرية قد يبدو رقما كبيرا، لكنه غير تمثيلي بالضرورة لجميع البلدان ويظهر ذلك بوضوح في حالة التقييمات الإقليمية التي يتفاوت فيها توزيع النبذ القطرية بين المناطق. وثالثا، أنه لا مفر من طمس كثير من الثراء والاسهاب الذي تتسم به النبذ الفردية. وواضح أنه من غير الممكن الإبلاغ في نطاق هذه الورقة عن التقدم المحرز في جميع البلدان المقدمة للتقارير، بالصورة الشاملة أو الكاملة التي تعبّر عن التنوع القائم بين هذه البلدان في مختلف المناطق. وربما اختلفت تجارب فرادى البلدان اختلافا بيّنا عن التعميمات الإقليمية التي تساق في إطار كل موضوع مشمول بالتحليل[٢]. لذلك، يسترعى الانتباه أيضا إلى النبذ القطرية الفردية الكاملة المقدمة إلى اللجنة في دورتها الخامسة في صورتها المطبوعة. ورغبة أيضا في زيادة الشفافية وتشجيع تبادل المعلومات، جرى وضع النبذ القطرية على شبكة الانترنيت (http://www.un.org/dpcsd/earthsummit).

٤ - ويتضمن ختام التقرير نبذة مختصرة عن التحديات والأولويات التي تستأهل الاهتمام بغية الاستفادة من التقدم المبدئي المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني. ولا بد أن تكون هذه المعلومات والنبذ القطرية الفردية وسائر الوثائق المعدة للدورة الاستثنائية معينا للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومات في تركيز جهودها المستقبلية وتعزيزها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أولا - تقييم التنفيذ على الصعيد الوطني

ألف - وضع الاستراتيجيات للتنمية المستدامة

٥ - يحتاج التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ قبل أي شيء إلى إرادة سياسية على الصعيدين الوطني والمحلي. وطوال السنوات الخمس الماضية كان هذا التقدم ظاهرا كأوضح ما يكون في البنى والأدوات التي توجه عملية صنع القرار. وينطبق هذا الوصف على جميع مناطق العالم كما ينطبق على البلدان في جميع مستويات التنمية.

٦ - وفي الفترة التي تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بذل جهد كبير على صعيد البلدان لوضع استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تكامل الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وكان وضع جل هذه الاستراتيجيات نتاجا لمشاركة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأنشأت حكومات كثيرة مجالس أو لجان وطنية ذات قواعد عريضة للاشراف على وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها. ويدخل بعض هذه الهياكل في صلب عملية صنع القرار أكثر من غيره، ويبدو بعضها حائزا لسلطة الإنفاذ؛ وبعضها مالكا لقوة التأثير؛ بينما يكتفي بعض ثالث بتقديم الاقتراحات. ومع ذلك، وحسبما يبدو في جميع الحالات فإن وجود آلية للتنسيق يهيء الساحة لعمليات للحوار والتوعية والمشاركة الواسعة تؤثر في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في الأجلين المتوسط والطويل إن لم يكن على الفور.

٧ - وثمة اتساق قليل بين أنواع الاستراتيجيات الموضوعة يعبر بدوره عن التنوع الكبير في الأولويات والظروف الوطنية. ولم يضع سوى نفر قليل من البلدان استراتيجيات للتنمية المستدامة يتحقق فيها الاندماج الكامل بينما اتجهت مجموعة أخرى، تحوز خبرة التخطيط المركزي، إلى توسيع نطاق خطط التنمية الاقتصادية الوطنية المتعددة السنوات لاستيعاب الاعتبارات الاجتماعية والبيئية. ووجدت أيضا نماذج جرى فيها وضع استراتيجيات للحفظ أو خطط قطاعية ذات صلة تتعلق على سبيل المثال، بالصحة والتنوع الأحيائي والتصحر. ويتمثل النهج الأكثر شيوعا لتحقيق هذا التكامل في وضع خطط بيئية تتضمن في أغلب الأحيان اعتبارات اجتماعية واقتصادية. وهناك أيضا تحرك رئيسي نحو وضع خطط واستراتيجيات متكاملة في بعض المجالات القطاعية الرئيسية، لا سيما في مجالات الغابات والتصحر والجفاف والغلاف الجوي والتنوع الأحيائي. وفي الوقت نفسه توجد مجالات أخرى تسودها غالبا النهج القطاعية التقليدية، مثل إدارة المناطق الساحلية، والمياه العذبة، والصحة، وإدارة الموارد من الأراضي.

٨ - كذلك، يتفاوت النطاق الجغرافي لوضع الاستراتيجية، فإلى جانب الاستراتيجيات الوطنية تقدم بلدان كثيرة إسهامات في وضع استراتيجيات إقليمية للتنمية المستدامة مثل خطة عمل البحر المتوسط، وبرنامج العمل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للتنمية السليمة بيئيا والمستدامة. وأخيرا، حفز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وضع خطط عمل وطنية لجدول أعمال القرن ٢١ في ٢٠٠٠ مجتمع محلي في جميع أنحاء العالم. وحتى في الحالات التي لا توجد فيها جداول أعمال محلية رسمية للقرن ٢١، تعطي النبذ القطرية أدلة على تزايد تفويض المجتمعات المحلية سلطة العمل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٩ - واتجهت كل البلدان تقريبا إلى سن تشريعات أو قواعد تستوجب إجراء عمليات تقييم للأثر البيئي، خاصة على صعيد المشروع أو البرنامج، وبصورة متزايدة أيضا على صعيد صنع القرار. وفي ثلثي البلدان على وجه التقريب أجريت استعراضات رئيسية للتشريعات المتصلة بالتنمية المستدامة، شملت الموجودة وغير الموجودة من هذه التشريعات قبل مؤتمر البيئة، بغية تعديل القوانين ذات الصلة أو صياغة قوانين جديدة أكثر اتساقا مع جدول أعمال القرن ٢١، وفي بعض الحالات من أجل زيادة تركيز التشريع العام بما في ذلك وضع أهداف محددة له. ولم يحدث في أي منطقة فرعية أن اتسمت هذه الاستعراضات بالعمق والشمول مثلما حدث في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث أتاحت العملية الشاملة لإعادة الهيكلة فرصة إجراء صياغة محددة للهيكل والعملية كليهما للتساوق مع جدول أعمال القرن ٢١.

١٠ - ويبدو أن قلة قليلة من البلدان تضع نظما للمحاسبة البيئية "المحاسبة الخضراء". إلا أنه يجري على نطاق واسع في البلدان المتقدمة النمو، وإلى حد كبير في بلدان موجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ استخدام الوسائم الايكولوجية وتطبيق مبدأ تغريم الملوث. وتتنامى أيضا المراجعة المحاسبية الايكولوجية كأداة طوعية يستخدمها القطاع الخاص، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو.

١١ - وتركز البلدان في هذه المرحلة المبكرة اللاحقة للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية على وضع استراتيجيات وسن قوانين وأنظمة تتعلق بالتنمية المستدامة. وتتضمن هذه الجهود في أغلب الأحيان توسيع نطاق التخطيط الوطني الحالي والانتقال من مركزية صنع القرار إلى المشاركة الواسعة. وفي الوقت نفسه يواجه العديد من البلدان النامية مصاعب في تمويل البرامج والمشاريع وتوفير الدعم لها. ولا توجد سوى قلة محدودة من البلدان قطعت شوطا ذا شأن في تنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة، ولا يزال من المبكر تماما توقع إجراء مراجعات أو تقييمات لهذه الاستراتيجيات.

باء - الفقر والسكان والمستوطنات البشرية والصحة

١٢ - تدخل مواضيع الفقر والسكان والصحة والمستوطنات البشرية في المواضيع الاجتماعية الرئيسية التي يتناولها جدول أعمال القرن ٢١. وهي مواضيع متواشجة وتنطوي على آثار اقتصادية وبيئية ومؤسسية بعيدة المدى. وتظهر النبذ القطرية أن أكبر قدر من التقدم في هذه المجالات الأربعة، تحقق في مجال الصحة البشرية، وأن مسألة الفقر احتلت آخر القائمة.

١٣ - وفي معظم البلدان، وبالذات معظم البلدان النامية، يحظى موضوع القضاء على الفقر بأعلى أولوية، إلا أن قلة منها أوتيت الموارد اللازمة للتصدي عمليا في الأجل القصير لمسألة متفشية كهذه المسألة. وحسبما أوصى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية شرعت كثرة من هذه البلدان في مرحلة ما بعد المؤتمر بوضع أو تعزيز استراتيجيات لمكافحة الفقر، واستعانت في ذلك بلجان رئاسية وفرق عمل وطنية، أو أدرجتها في سياق الخطط الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وفي أغلب الأحيان يتجه التنفيذ إلى زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة بسبل شتى مثل إصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها، وتعزيز القطاع الزراعي، والتوعية والتدريب، وخلق فرص العمل، وتسهيل الحصول على البذور ورأس المال، وكفالة مظلة للأمان الاجتماعي بتوفير الملجأ ودعم الفئات المجتمعية وتوسيع نطاق المشاركة في صنع القرار. إلا أنه يتعين الانتظار لفترة طويلة لرؤية نتائج ايجابية واسعة النطاق لهذه الجهود. ورغم أن قلة من البلدان تمكنت من تحقيق إنجازات ملموسة تتعلق بتخفيض مستويات الفقر، إلا أنه من غير المستطاع رصد حدوث انخفاض عام في هذه المستويات.

١٤ - ولا تظهر مسألة الفقر ضمن المسائل الوطنية الرئيسية في البلدان المتقدمة النمو؛ إنما تدخل في هذه الطائفة مسألتا البطالة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها. وهو ما يبين أكثر في حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتشهد منذ عام ١٩٩٠ ارتفاعات مطردة في معدلات البطالة وتكلفة المعيشة.

١٥ - وفي المجال الديموغرافي، تظهر في جميع البلدان بوضوح الآثار الإيجابية في السياسات والتخطيط الناجمة عن مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية المعقود في عام ١٩٩٤. وتتصل الأنشطة الأكثر شيوعا المضطلع بها في هذا المجال بمسائل تنظيم الأسرة وتعميق مشاركة المرأة في عملية صنع القرار واستراتيجيات التوطين الإقليمية. واستطاعت معظم البلدان التي سعت إلى خفض معدلات المواليد أن تنجح في مسعاها إلى حد ما. ومع ذلك، يبدو أنه ليس هناك سوى عدد قليل جدا من البلدان التي ترتاح تماما للنتائج التي أسفرت عنها سياساتها ومشاريعها البرنامجية في مجال السكان.

١٦ - وتفاوتت درجات التقدم المحرز في البلدان النامية، حيث تحقق أقصى قدر من النجاح في خفض معدلات زيادة السكان في عدد محدود من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية جاء نتيجة لتطوير المؤسسات وإجراء البحوث ونشر المعلومات. أما البلدان المتقدمة النمو فحافظت على استقرار معدلاتها السكانية عموما، فيما انتاب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية القلق إزاء انخفاض عدد سكانها عن المستويات المرغوبة.

١٧ - وتشهد جميع البلدان عمليات للحضرنة، وساعدها انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول في بيان أبعاد المسألة وتركيز الإجراءات في مجال المستوطنات البشرية في جميع المناطق. وأبرز كثير من النبذ القطرية تقاليد المشاركة القوية من جانب الحكومات المحلية والمنظمات

غير الحكومية والقطاع الخاص في إنشاء المستوطنات، إلا أن القيود المالية تظهر غالبة في جميع المناطق وتعيق بناء المجتمعات المستدامة التي يكفل لأهلها الاسكان الكافي والبيئة المرغوبة ونوعية الحياة المشبعة. وتسعى قلة من البلدان في جميع المناطق إلى تعزيز المستوطنات الريفية والقروية من أجل كبح الهجرة إلى المناطق الحضرية وضمان وجود قدر أكبر من التوازن في عملية التنمية الوطنية.

١٨ - وتوجد البلدان الافريقية في مراحل مبكرة للحضرنة، وتتواضع نسبة رقعة مناطقها الحضرية. ومع ذلك تشهد هذه البلدان معدلات نمو مرتفعة لسكان الحضر تؤدي إلى خضوع هذه المناطق لقيود شديدة وتتسبب في تدهور بيئي وعمران عشوائي. وتعطي هذه البلدان الأولوية لتوفير المساكن وإنشاء الهياكل الأساسية وعلى وجه الخصوص لتحسين المرافق الصحية، وحماية المساحات المفتوحة.

١٩ - وفي بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تتفاوت بشدة أنماط الاستيطان البشري. فبعضها يتسم بارتفاع معدل الحضرنة (سنغافورة واستراليا مثلا)؛ والبعض الآخر بدأ يشهد في الآونة الأخيرة ارتفاعا في هذا المعدل (جمهورية كوريا مثلا) بينما يغلب على البعض الثالث صبغة ريفية (نيبال مثلا). ويؤدي هذا التفاوت إلى تنوع كبير في أولويات الاستيطان. فكثير من البلدان يركز على توفير القدر الكافي من الاسكان والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي. في حين يركز بعض آخر على المجال البيئي إما بزيادة المساحات الخضراء أو منع حدوث الكوارث أو تشجيع استخدام وسائل النقل العام غير المركبات.

٢٠ - أما تاريخ الحضرنة في أوروبا وأمريكا الشمالية فيعود إلى سنوات بعيدة، حيث يعيش معظم الناس في بيئات حضرية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية اتسم معدل نمو سكان الحضر بانخفاض نسبي (أقل من ١ في المائة). وانتقل الاهتمام إلى ايجاد مدن ذات طابع مستدام يتعايش فيها الأسلوب الحضري والبيئة جنبا إلى جنب عن طريق الاستخدام الاقتصادي للمواد والمساحات، واستخدام الأرض بطريقة تحفظ البيئة وتبقي على المساحات المفتوحة، ودعم شبكات المواصلات العامة وتقليل الحوافز المرورية للمركبات، وتخفيف الضوضاء وبناء المساكن المقتصدة للطاقة. وينطوي هذا التوجه على قدر كبير من التعاون بين مختلف الوكالات الوطنية والسلطات المحلية.

٢١ - وتعرف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا تقاليد الحضرنة، وتتراوح نسبة السكان المقيمين في الحضر بين ٤٧ و ٩٣ في المائة. وتتسم معدلات نمو سكان الحضر في هذه البلدان بارتفاعها قليلا عن مثيلتها في أوروبا، إلا أنها بدأت تنخفض على مدى السنوات الخمس الماضية. وربما يرجع ذلك إلى عدة عوامل، تؤكد النبذ القطرية على أهمها وهو هجرة السكان إلى المدن والبلدات الصغيرة، بما يستتبعه ذلك من نشوء طلبات على الهياكل الأساسية الجديدة أو المحسنة في مناطق أخرى موزعة في جميع أنحاء البلدان. وأفاد عدد من البلدان عن إحراز بعض التقدم في وضع استراتيجيات وطنية في مجال المستوطنات في الآونة الأخيرة تركز على المساكن والهياكل الأساسية الحضرية الجديدة والمجددة ولا سيما التزويد بالمياه والمرافق الصحية. ومن المواضيع الشائعة أيضا في بعض بلدان أمريكا اللاتينية موضوع شبكات المواصلات الأكثر كفاءة والأقل تلويثا.

٢٢ - وتتسم المنظومات الحضرية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بتطورها النسبي، إلا أن السياسات التي اتبعت في السابق اتجهت إلى تفضيل الحضرنة على حساب البيئة والاستخدام الكفؤ للموارد والتنمية الريفية. وبات على المدن الآن أن تواجه عمليات لإعادة الهيكلة الحضرية ومكافحة التلوث والاصلاح البيئي في ظل ظروف مالية غاية في العسر.

٢٣ - وفي جميع المناطق، أفاد معظم البلدان، باستثناء الطائفة التي تمر بمرحلة انتقالية، عن احراز تحسن في المؤشرات الصحية الأساسية لا سيما في معدل التوقع العمري ووفيات الرضع. ومع ذلك ارتفعت في بعض المناطق معدلات وفيات الرضع (أي الأطفال دون سن الخامسة) نتيجة للفقر والنزاعات المسلحة على الأرجح. ويبدو أن هناك أيضا توجها نحو وضع سياسات صحية متكاملة؛ وأصبحت البلدان تتحدث عن السياسات الصحية في مجمل سياسات أخرى لا تشمل فقط، على سبيل المثال، الفقر والتعليم والمستوطنات البشرية بل تشمل أيضا المياه العذبة والتخلص من النفايات، مثلا. وفي بلدان كثيرة جرى تحديد الصلة بين الصحة والبيئة، والتشديد عموما على أهمية وجود استراتيجيات إنمائية تقوم على تعدد الأجهزة؛ وبرامج متكاملة؛ وشراكات مع المجموعات الرئيسية بما فيها المجموعات النسوية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٢٤ - ووضع عدد من البلدان سياسات وحدد أهدافا مبنية على استراتيجية "توفير الصحة للجميع" التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية، واستطاع أن يحرز نتائج ناجحة. غير أن أقل البلدان نموا لا تزال تجاهد لتحقيق تحسينات في هذا المجال. وشهد عدد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة في معدلات وفيات الرضع في التسعينات واستقرارا أو تدهورا في معدلات وفيات الأمهات. ومثلت هذه الطائفة من البلدان المنطقة الوحيدة في العالم التي لم يتحقق فيها ارتفاع في معدل التوقع العمري. واتسم التدهور البيئي في هذه البلدان بديمومته بصفة خاصة، وتسبب في تفشي أمراض صحية خطيرة، بما في ذلك زيادة معدل اعتلال الأطفال.

جيم - التعاون الدولي والتجارة

٢٥ - ثمة تأييد عام لزيادة تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها وإنشاء إطار مؤسسي مشترك يخضع لمنظمة التجارة العالمية. وتعتبر اتفاقات التجارة الإقليمية والتعاون الثنائي مسائل مهمة في جميع المجالات. ويشير كثير من البلدان الى ضرورة إدراج الاعتبارات البيئية في الأنشطة التي يتم تعزيزها عن طريق التعاون الدولي. وتتطلب مسائل الصلات بين التجارة والبيئة، وخفض الديون، وفرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق، جهدا متضافرا متواصلا.

٢٦ - وتشير بلدان أفريقيا التي قدمت تقارير، إلى أنها تعيد تشكيل اقتصاداتها من أجل تشجيع التجارة والإصلاح المالي، وإيجاد قطاع خاص أقوى. ويسمح التعاون الدولي بتنفيذ هذه السياسات، إلا أن بعض

البلدان لا يزال يواجه مشاكل تتعلق بالدين وبصعوبة الظروف التي تكتنف التجارة الخارجية. ويستفيد عدد من البلدان من التعاون دون الإقليمي، عن طريق الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي مثلا.

٢٧ - وتتخذ بلدان آسيا والمحيط الهادئ إجراءات لتحسين التجارة من خلال التكيف الهيكلي ولا سيما بإزالة أو تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية. ويحاول بعض البلدان أن يصبح أكثر قدرة على المنافسة وأشد كفاءة. وتسهم عدة بلدان في المداولات المتعلقة بالبيئة والتجارة، التي تجري في إطار المنظمات الدولية، بيد أنها تؤكد على ضرورة زيادة الوضوح بالنسبة للتفاعلات بين البيئة والتجارة. وتعمل بلدان أخرى على الصعيد الدولي من أجل تشجيع إيجاد ظروف أفضل للتجارة وأسعار أحسن للسلع الأساسية. وتجربة تحرير التجارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، متباينة جدا، فتتراوح بين المشاركة في اتفاقات التجارة الدولية والإقليمية وفرص الوصول المحدود إلى الأسواق العالمية.

٢٨ - وتولي البلدان المتقدمة النمو اهتماما متزايدا للحاجة إلى كفالة دعم البيئة والتجارة لأحدهما الآخر. ويحاول كثير من البلدان تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وخفض أعباء ديون البلدان النامية. ويعتبر التعاون الدولي مهما جدا لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحل شراكات أوروبية عامة جديدة محل الأسواق دون الإقليمية السابقة، إلا أن تحرير التجارة لا تستفيد منه بعد كامل المنطقة.

دال - تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك

٢٩ - تعد أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة مهمة بالنسبة لكثير من المسائل البيئية والإنمائية. فاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ينزع إلى الارتفاع في البلدان النامية، في حين تجد جهات كثيرة في العالم صعوبة في تلبية الاحتياجات الأساسية المتصلة بالغذاء والمأوى والصحة والتعليم.

٣٠ - ومن الواضح أنه منذ حدوث الزخم الأول في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فقد أدرجت مسائل الاستهلاك والانتاج في جداول أعمال صنع السياسات لكثير من البلدان. وتركز المناقشات الوطنية الاهتمام على الأدوات الأساسية لزيادة الكفاءة والحد من النفايات بما في ذلك زيادة وعي الجماهير والأدوات الاقتصادية والتسعير، ونقل التكنولوجيا. وقد اجتذب مزيج المزايا المالية والاجتماعية والبيئية اهتمام مجموعة واسعة من ذوي المصلحة الذين يمثلون الحكومات والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وتقوم المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال بدور مهم في وضع الاستراتيجيات، وزيادة وعي المستهلكين، وتنفيذ برامج إعادة التدوير.

٣١ - وقد بدأ معظم البلدان بعض الإجراءات لاستيعاب التكاليف وتغيير سلوك المستهلك. إلا أنه ليس هناك ما يدل بعد على جني مكاسب ملموسة من جراء خفض الاستهلاك. فاستهلاك الفرد من الطاقة على

سبيل المثال، لا يزال يرتفع في الأغلبية الساحقة من البلدان باستثناء منطقة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، نظرا لفترة الركود الأخيرة التي تمر بها، ومن الجلي، أنه تلزم مواصلة الجهود الوطنية على مدى أطول قبل تحقق أي مكاسب كبيرة.

٣٢ - والاستهلاك الحالي في أفريقيا هو أساسا لتلبية الاحتياجات الأساسية، إلا أنه يجري اتخاذ خطوات في فرادى البلدان من أجل تشجيع الحد من استهلاك الطاقة، وتحسين التغذية، وترشيد استخدام الموارد. ويجري تشجيع أنماط الاستهلاك الأكثر استدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولو أن مستوى استهلاك الفرد ليس مرتفعا في معظم البلدان النامية فيها. ويقترن تزايد النشاط الاقتصادي بزيادة استخدام الطاقة في كل مكان تقريبا. وفي الوقت ذاته، تبذل جهود لتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وبدأ كثير من البلدان برامج الوسم الإيكولوجي.

٣٣ - ويعقد معظم البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مناقشات وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج، وكثيرا ما اقترن ذلك بحملات لتثقيف المستهلكين. وتنتشر مبادرات الحد من النفايات وإعادة التدوير، وتدرس عدة بلدان في المنطقة التدابير المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة لأغراض النقل والمساكن. ولولا أن معظم الاهتمام موجه نحو تقديم المساعدة من أجل التغلب على الفقر ونحو البرامج الاجتماعية.

٣٤ - وتتخذ البلدان المتقدمة النمو إجراءات تستند إلى الأدوات الاقتصادية والطوعية من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. وينصب التركيز بصورة رئيسية على المنتجين، والنقل، والأسر المعيشية، من أجل زيادة كفاءة استخدام الطاقة والحد من النفايات. وكثيرا ما تؤدي المناقشات الوطنية إلى إصدار تشريعات جديدة، ويعتبر الوسم البيئي شاملا تقريبا. وقد حددت عدة بلدان أهدافا تتعلق بالتغليف وإعادة التدوير، والحد من النفايات، وكفاءة استخدام الطاقة.

٣٥ - وفي منطقة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن الركود الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق هما اللذان حددا أساسا التغيرات الأخيرة في أنماط الإنتاج والاستهلاك. وقد انخفض الاستهلاك العام للسلع في معظم البلدان. ووضعت بعض الحكومات برامج ترمي إلى خفض استهلاك الطاقة والمياه، وتشجيع الحد من النفايات، وإعادة التدوير، وإدخال تكنولوجيات مواتية للبيئة، وما برحت برامج الوسم البيئي، متى وجدت، تؤثر على ما يختار المستهلك شراءه.

هاء - إدارة الموارد الطبيعية

٣٦ - تعد إدارة الموارد الطبيعية أكبر عنصر في جدول أعمال القرن ٢١، إذ تشمل مسائل تتصل بالمياه والأراضي والغلاف الجوي والتنوع البيولوجي، والنفايات. ويتصل كثير من المسائل عموما، بجميع البلدان، في حين تنطبق مسائل أخرى على مناطق أو بلدان محددة. فموارد المياه العذبة، والتنوع البيولوجي، والغلاف الجوي، والزراعة المستدامة لها أهمية عالمية. وتعد الغابات مهمة في جميع المناطق وفي معظم البلدان.

وتخص مسائل الإدارة المتصلة بالموارد الساحلية والمحيطية والنظم الإيكولوجية الجبلية والصحاري، بلدانا معينة أكثر من غيرها، ولكنها مع ذلك تشمل جميع القارات. وفي عدد من البلدان وخاصة في المناطق الساحلية والجبال يعد أثر الكوارث الطبيعية على التنمية المستدامة مسألة مهمة.

٣٧ - وفي المناطق الجبلية، ثمة اعتراف متزايد بأهمية حفظ الطبيعة، والتنمية الاجتماعية، والوقاية من الكوارث، ورغم أنه لا يولى حتى الآن، على ما يبدو، الكثير من الاهتمام للسياحة المستدامة. وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، والغابات، والمحيطات، لا يزال من المبكر جدا مشاهدة نتائج واسعة النطاق. وقد حدث تطور مؤسسي كبير في هذه المجالات كما سجلت زيادات في عدد المناطق البرية والبحرية المحمية، إلا أنه لا يوجد سوى أدلة ضئيلة على اعتماد البلدان لنهج متكامل. ومن الواضح أنه أحرز بعض التقدم في إعداد برامج لمكافحة الجفاف والتصحر في أفريقيا، ورغم أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه. ولا تتوافر تقريبا، أية معلومات عن تكامل إدارة الأراضي إلا في البلدان المتقدمة النمو. وفي مجال حماية الغلاف الجوي تتزايد الانبعاثات في معظم البلدان. وبصفة عامة قللت البلدان المتقدمة النمو من استهلاك المواد المنضبة للأوزون، وانبعاثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين إلا أنه سيلزم مزيد من اليقظة بالنسبة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون إذا أريد تلبية الأهداف.

٣٨ - وبرز التنوع البيولوجي والاستدامة الزراعية في موجزات البيانات القطرية باعتبارهما من أهم مسائل إدارة الموارد التي تواجهها البلدان. كما تشكل لموارد المياه العذبة (ولا سيما في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ)، والتصحر (ولا سيما في أفريقيا)، وإزالة الغابات (ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) أولويات عليا.

١ - الغلاف الجوي

٣٩ - وما برح التلوث الناجم عن النقل يمثل مشكلة رئيسية في معظم المناطق الحضرية. وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي لا تزال تزداد، أمر يهم جميع البلدان، بيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أعربت عن القلق بشكل خاص، نظرا لشدة قابليتها للتأثر بارتفاع مستويات مياه البحر. وتتصل هذه المسألة اتصالا وثيقا بكثير من فصول جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك أنماط الاستهلاك، والصحة البشرية، ونقل التكنولوجيا، والموارد البرية والبحرية، والتصحر، وإزالة الغابات.

٤٠ - وكانت الاجراءات التي أبلغت البلدان الأفريقية عن اتخاذها أقل مما اتخذته في هذا المجال بلدان المناطق الأخرى. إلا أنه تبذل جهود في أفريقيا لإعداد استراتيجيات من أجل حماية الغلاف الجوي ولإجراء دراسات بشأن ايجاد بدائل للطاقة، وتلوث الهواء، وأثر التغير المناخي والتواؤم معه. وكانت معظم الشواغل المشتركة تتصل بالتلوث الناجم عن النقل، وآثار التغير المناخي البرية والبحرية.

٤١ - وفي آسيا والمحيط الهادئ، تولى أهمية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة ومعالجة تلوث الهواء، ولا سيما في البلدان التي توجد بها صناعة كبيرة وحركة المرور متزايدة. ويتخذ بعض البلدان اجراءات

تتمثل في وضع معايير للانبعاثات ولنوعية الهواء؛ وتشجيع استخدام الوقود الأكثر نظافة، والمركبات الأكثر كفاءة، ووسائل النقل العام، وتشجيع عمليات إنتاج أكثر نظافة وكفاءة؛ وتفضيل مصادر الطاقة المتجددة والبديلة. وتتخذ بعض البلدان اجراءات مباشرة للتخلص تدريجيا من المواد التي تؤدي الى نضوب الأوزون. وتتخذ دول قليلة بما فيها تايلند ونيوزيلندا، تدابير لزيادة أو حماية القدرة الامتصاصية لغاباتها.

٤٢ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تمنح الحكومات أولوية عليا لإصلاح وتحديث نظم الطاقة، وإلى تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. ويجري تشجيع استخدام الوقود النظيف في بلدان عديدة، وتعد تقييمات الأثر البيئي مطلبا شائعا في مجال انتاج الطاقة وشبكات النقل. وقد وضع نصف البلدان تقريبا أهدافا للتخلص تدريجيا من المواد المنضبة للأوزون.

٤٣ - وفي بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية المتقدمة النمو، يجري استخدام مجموعة كاملة من التدابير للحد من انبعاثات غاز الدفيئة، والعمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك وضع أهداف للتخلص تدريجيا من المواد المنضبة للأوزون، وخفض الانبعاثات. ووفقا لموجزات البيانات القطرية تم احراز تقدم كبير فيما يتعلق بانبعاثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين، إلا أنه سيلزم اتخاذ تدابير اضافية في عدة بلدان لبلوغ الأهداف المحددة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وكثيرا ما تستخدم الاتفاقات الطوعية، والأدوات الاقتصادية، وقوانين تشييد المباني، ومصادر الطاقة البديلة ووضع المعايير للمركبات الجديدة، من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة. وتعد القدرة التقنية ومشاركة الفئات الرئيسية عاليتي المستوى.

٤٤ - وبدأت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في معالجة المشاكل الخطيرة لتلوث الهواء فيها، التي تسببها بصورة رئيسية محطات توليد الطاقة الحرارية والصناعة الثقيلة. والانخفاض الشامل في مستويات الانبعاثات واستهلاك المواد المنضبة للأوزون، الى حد كبير الى الركود الاقتصادي. ويجري إعداد المبادرات وتنفيذها. فعلى سبيل المثال تفرض بعض بلدان المنطقة ضرائب على الطاقة. إلا أنه لا يرجح مكافحة التلوث بشكل مناسب وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة إلا في المدى الطويل.

٤٥ - وقد أعرب كثير من البلدان في جميع المناطق عن الحاجة الى اتفاقات إقليمية ودون إقليمية لمكافحة مشاكل تلوث الهواء العابر للحدود. وكان من الجلي أيضا أنه وإن كانت الانبعاثات التي يسببها النقل تـُولى بعض الاهتمام في كل مكان تقريبا فإن الاجراءات الملموسة، منعدمة الى حد كبير.

٢ - الأرض والنظم الإيكولوجية

(أ) الإدارة المتكاملة للأراضي

٤٦ - يعد اعتماد نهج كلي تجاه موارد الأراضي جزءا لا يتجزأ في تحقيق التنمية المستدامة، وينبغي أن يوفر إطارا عاما للمناقشات في تخطيط وإدارة الأراضي والمجالات المتصلة بالأراضي بصورة أكثر تحديدا. إلا أن التقدم المحرز في هذا المجال، أقل من المتوسط على ما يبدو خاصة إذا ما اعتبرت أهميته الكلية.

٤٧ - وفي أفريقيا، يحرز عدد قليل من البلدان تقدما في مجال تعزيز المعرفة العلمية ونظم المعلومات المتعلقة بموارد الأراضي كمقدمة للتخطيط المتكامل. على أن الافتقار الى التمويل الكافي فيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يحد من التنفيذ. ومع استثناءات قليلة لم يبلغ عن اتخاذ اجراءات ملموسة هامة في مجال الإدارة المتكاملة للأراضي لا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولا في آسيا أو المحيط الهادئ. وقد أشير في كلتا المنطقتين الى الحاجة الى التصدي لمسائل تقسيم المناطق أو الانتشار المفرط للمستوطنات القريبة من المناطق الحضرية. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية ترتبط الإدارة المتكاملة للأراضي ارتباطا وثيقا بإدارة المناطق الساحلية. وتعد النزاعات الخطيرة المتعلقة بالأراضي وتدهور الأراضي أمرا شائعا. وفي كل مكان تقريبا يجري التشديد على دور الحكومات المحلية في هذا المجال.

٤٨ - وتترسخ عمليات التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي بصورة أفضل في كثير من البلدان المتقدمة النمو. ويوفر نظام التسلسل الهرمي السياسة العامة الوطنية والإطار التشريعي، مع إضفاء الطابع اللامركزي على تخطيط إستخدام الأراضي ليصبح على المستوى المحلي أو الإقليمي. وتشمل أولويات البرنامج حماية الأراضي الخاصة أو الحساسة، وإصلاح الأراضي، والتوفيق المستدام بين الطلبات المتزايدة على الأراضي.

٤٩ - ويجري في الوقت الراهن في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وضع الأسس لنظام عصري لتخطيط وإدارة الأراضي. وقد بدأت الدول في وضع نظم لتسجيل الأراضي والتخطيط لها، ولإصلاح الأراضي التي تدهورت بسبب التعدين، والزراعة، والتحمض، ولإدارة التربة والغابات والمناطق المحمية.

(ب) الصحارى والجفاف

٥٠ - يرتبط التصحر والجفاف ارتباطا وثيقا بالفقر، والأمن الغذائي، وتدهور التربة، وبخاصة في أفريقيا. وقد حفزت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[٤] ظهور استجابة وطنية مبكرة، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد خطط العمل، بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فثمة نقص، بوجه عام، في المعلومات الموثوقة، وبخاصة عن الاتجاهات، ولا توجد دلائل على تحقق نتائج ملموسة إلا في القليل من البلدان فحسب. ومن المؤكد، استنادا إلى الدلائل الواردة في النبذ القطرية، أنه لم ينجح بعد أي بلد من البلدان التي تعاني من تدهور خطير بالتربة في السيطرة على هذا التدهور. وتتمثل القيود الرئيسية في نقص الموظفين المدربين (ولا سيما على الصعيد الميداني) وعدم كفاية المعلومات، وشبكات الرصد، والتمويل.

٥١ - وتبين الاستجابة في النبذ القطرية طابع الانتشار الواسع والأولوية العالية الذي تتسم به هذه المسألة فيما يتصل بأفريقيا. ويفاقم من التصحر جمع الحطب، والرعي المفرط، والممارسات السيئة في استخدام الأراضي. وقد تحركت سريعا معظم البلدان للتصديق على الاتفاقية وإعداد خطط العمل. وقد تحقق قدر من التنفيذ في معظم البلدان، وبخاصة في مجالات تنمية الموارد والحفظ، ورفع درجة الوعي، وإمدادات الطاقة المحلية، وفرص العمل البديلة، واستغلال المعارف المحلية.

٥٢ - وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تمثل إدارة مناطق الأراضي الجافة قضية هامة تؤثر في مجالات معينة في عدد محدود من البلدان. ويعتبر الجفاف وتدهور التربة الناجمان عن تقلب المناخ، والرعي المفرط، والممارسات الزراعية السيئة أكثر شيوعا من التصحر الفعلي. ويجري تركيز وتوجيه الإجراءات المتخذة، سواء على الصعيد الإقليمي أو الوطني، نحو إعداد خطط عمل لمكافحة التصحر، والتنبؤ بالجفاف وتفاديه، واستصلاح المناطق التي وقع بها رعي مفرط والمتآكلة، وتثبيت الكثبان الرملية، والتشجير، وتنمية الموارد المائية.

٥٣ - والتصحر والجفاف هما أيضا من الشواغل بالنسبة للعديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إذ يتصلان بصفة خاصة بتآكل التربة، وجمع الحطب، والرعي المفرط. وغالبية البلدان المرسلة للتقارير، إما لديها خطط عمل للتصحر، أو بصدد إعدادها، مع تركيز التنفيذ حتى الآن على برامج الإنذار المبكر، والتأهب للكوارث، وإعادة التشجير، وحفظ التربة، ورفع درجة الوعي.

٥٤ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كان للجفاف عواقب معاكسة على الإنتاج الزراعي. وفي الأجزاء الأخرى من أوروبا، يبدو أن التصحر يمثل مشكلة بصفة عامة للمنطقة الواقعة حول البحر المتوسط، أما في أمريكا الشمالية، فتوجد المشكلة في السهول الوسطى وعلى طول الساحل الغربي، حيث تكون برامج حفظ التربة والتنوع الاقتصادي الريفي ذات صلة بشكل خاص. وتشدد بلدان عديدة في هذه المناطق على مساندتها للاتفاقية وتوفيرها للدعم الثنائي من أجل تنفيذها.

(ج) الجبال

٥٥ - الجبال بيئات هشة تدعم كثافات مختلفة من الاستيطان البشري واستخدام الأراضي. وتستند التنمية المستدامة في الجبال إلى استراتيجية متكاملة لاتقاء الكوارث، والحفظ والحماية، والممارسات السليمة في استخدام الأراضي، والتنمية الاجتماعية للسكان المعزولين. ونتيجة لهذا، ناقشت البلدان التي قدمت تقارير أيضا تنمية الجبال تحت عناوين فصول أخرى، وبصفة خاصة، لدى الإبلاغ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بإدارة الأراضي، والزراعة، والغابات.

٥٦ - وفي أفريقيا، لا تشكل التنمية المستدامة للجبال أولوية عالية إلا لعدد قليل فقط من البلدان، غير أن العديد من البلدان الأفريقية قد اتخذت إجراءات لحماية التنوع البيئي، وتحسين الممارسات في مجال الاستخدام الزراعي للأراضي، وإدارة الموارد المائية في المناطق الجبلية. ويمثل عدم توافر الدراسات الاستقصائية والخطط أحد القيود الرئيسية. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، توجد حالة مشابهة، تتركيز فيها الاستجابة على وضع الاستراتيجيات، وحماية مستجمعات المياه، والسياحة غير الضارة بالبيئة، وحفظ الغابات.

٥٧ - وأقرت جميع بلدان أمريكا اللاتينية التي قدمت تقارير بأن التنمية المستدامة للغابات تمثل أولوية كبيرة. ويجري بهمة التصدي للاحتمالات العالية لوقوع كوارث طبيعية وتآكل للتربة وضرر للغابات، عن

طريق الخطط الإنمائية لمستجمعات المياه التي تركز على البرامج الزراعية والاجتماعية المستدامة. ومن الأمور الهامة الحفظ الذي يتم عن طريق مبادلة الديـْن بتدابير لحفظ الطبيعة.

٥٨ - وفي البلدان المتقدمة النمو بأوروبا وأمريكا الشمالية، تنتهج البلدان استراتيجيات للموارد الجبلية تسعى إلى تحقيق التوازن بين استخدام الجبال لأغراض المنتزهات، وحفظ النظم الإيكولوجية، والحراجة، والرعي، والسياحة. وفي بلدان الألب، يجري التصدي للضغط الواقع على استخدام الأراضي، ولا سيما من جانب السياحة، عن طريق القيود الرامية إلى حماية البيئة الحساسة، وتتعاون البلدان في هذا الصدد تعاونا فعالا بمقتضى اتفاقية حماية منطقة الألب.

(د) الزراعة والتنمية الريفية

٥٩ - تسهم الزراعة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لمعظم البلدان، رغم التدهور الواسع النطاق في نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية. وفي البلدان النامية، يوجـّه التركيز إلى حد بعيد إلى الأمن الغذائي، وزيادة الإنتاجية. ورغم التدهور النسبي للدور الاقتصادي للزراعة في البلدان المتقدمة النمو، فهو لا يزال هاما. ويبدو التقدم واضحا في جميع المناطق، رغم أنه ليس من السهل دائما على البلدان تحقيق المزج بين أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي، وبين حماية البيئة. وثمة وعي واسع الانتشار بالحاجة إلى التقليل مما يدخل التربة من مواد كيميائية، واعتماد أسلوب متكامل في إدارة الآفات، كما انخفض استخدام الأسمدة في بعض البلدان انخفاضا كبيرا. بيد أن الدلائل على تواجد السياسات في هذا المجال ما زالت تفوق دلائل التنفيذ الفعلي.

٦٠ - وقد ارتبطت المبادرات الأخيرة في أفريقيا بصفة عامة بإصلاح الأراضي، واستخدام سلالات نباتية وحيوانية محسنة، والتنمية المائية. وتشيع في المنطقة زيادات طفيفة في كل من الرقعة الزراعية واستخدام المبيدات. وفي مواجهة النمو السكاني، والأسعار المنخفضة لمحاصيل التصدير، وتدهور التربة، يعتبر التحدي المتمثل في الوفاء بأهداف الاستدامة تحديا هائلا. وقد ازدادت مؤخرا، بشكل عام، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مساحة الأراضي الزراعية، وتركز الأنشطة البرنامجية على التنمية الريفية وإصلاح نظام حيازة الأراضي، والأمن الغذائي. كما يبدو واضحا أيضا ما تم من تعزيز للتواصل بين الحكومات، والمزارعين، والمجتمعات المحلية الريفية.

٦١ - وفي معظم البلدان النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تشكل الزراعة قطاعا اقتصاديا على جانب كبير من الأهمية. وتعتبر زيادة الكفاءة والإنتاجية على نحو مستدام محور تركيز مشترك، ومن بين الأساليب التي يجري تشجيعها من أجل حماية البيئة زيادة ترشيد استخدام المبيدات والأسمدة، وحفظ التربة والمياه، وإعادة تدوير النفايات الحيوانية. وقد أسهمت البحوث الزراعية في الوفاء بأهداف جدول أعمال القرن ٢١ بالعديد من البلدان.

٦٢ - وفي البلدان المتقدمة النمو بأوروبا وأمريكا الشمالية، تتمشى التشريعات والسياسات بصفة عامة مع احتياجات الاستدامة وتركز على تحسين الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام بغية تقليص الأثر الذي يحدثه الإنتاج على البيئة، وحماية الأراضي الريفية السليمة، وحفظ متطلبات الإنتاج الرئيسية على المدى الطويل. وغالبا ما يجري تنظيم استخدام وسائل الإنتاج. وتلقى الصلة بين حماية المياه والزراعة المستدامة اعترافا واضحا. ويتحقق هذا على وجه العموم من خلال التعاون الوثيق بين وزارات الزراعة والبيئة، والمزارعين، والمجتمعات المحلية. وقد تم إحراز تقدم كبير عن طريق اعتماد الممارسات الجيدة في استخدام الأراضي، وخفض الاعتماد على الأسمدة ومبيدات الآفات، ومكافحة تلوث الماشية، والأخذ بنظام الزراعة "الإيكولوجية".

٦٣ - وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يحدث الآن تحول جوهري من نظم الزراعة الواسعة النطاق والمكثفة إلى الحيازات الخاصة للأراضي. وقد تعرضت سلامة التربة في كثير من بلدان هذه المنطقة للخطر، بيد أن قدرا من التقدم قد أحرز فيما يتعلق باستصلاح الأراضي، والتقليل من استخدام مبيدات الآفات والأسمدة، وتحسين السلامة الغذائية.

(هـ) الغابات

٦٤ - إن الإدارة المستدامة للغابات هامة على الصعيد الوطني في جميع المناطق. ومن القضايا الواسعة الانتشار تدهور الغابات، والحفظ، والاستخدام المتعدد، ورفع درجة المشاركة المجتمعية في صنع القرارات. وقد كان لقبول مجموعة من المبادئ المتعلقة بالتنمية المستدامة للغابات، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أثر حفاز على التعاون والمساعدة الدوليين. وتضطلع جميع البلدان تقريبا بقدر كبير من الإبلاغ بشأن هذه القضية، ومن الواضح أن تغيرا مثيرا قد طرأ منذ عام ١٩٩٢ على النظرة إلى إدارة الأحراج وعدد من الإجراءات النابعة من تلك النظرة. أما على الصعيد الإقليمي، فقد تحقق الكثير في مجال وضع المعايير والمؤشرات من أجل الحراجة المستدامة.

٦٥ - وينجم التصحر في أفريقيا بوجه عام عن جمع الحطب، والتحويل إلى أراضي زراعية، وحرق الفحم، وقطع الأخشاب. وترغب أغلبية البلدان في التوسع فيما تبذله من جهود للتصدي لقضية التصحر من خلال تحسين قوائم الجرد، والإدارة. وقد زادت بعض البلدان القليلة من عدد موظفي الغابات، بيد أن توفير العناصر التكميلية المناسبة للموظفين، ولا سيما على الصعيد الميداني، ما زال من القيود الشائعة. ويظهر في هذه المنطقة قدر من التقدم المتناثر في إدارة الغابات وحفظها، وتحسين الحماية من الحرائق، وكفاءة الصناعة، وزيادة معدلات إعادة التشجير. وقد تمكنت قلة من البلدان، رغم التصحر العام، من زيادة رقعة الغابات بها.

٦٦ - وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تمثل الغابات موردا اقتصاديا - اجتماعيا هاما للغاية. وقد ازدادت جهود حفظ الغابات زيادة واسعة النطاق، رغم أن ما يلحق بالغابات من خسائر وتدهور ما زال شديدا في بعض البلدان القليلة. ويجري إحراز تحسن في الحفظ من خلال تحسين التشريع والسياسة،

وتحسين الرصد والتقييم، ومن خلال اتفاقات وخطط إدارة الغابات، ومدونات الممارسات الحرجية، وإعادة التشجير والحماية. ومن الأمور الشائعة تواجد برامج خاصة ترمي إلى زيادة المشاركة والمزايا المجتمعية المحلية. وقد اعتمدت بلدان كثيرة مبادئ الغابات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما تسهم في مبادرات المتابعة.

٦٧ - ومكافحة إزالة الغابات من القضايا ذات الأولوية العالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد عززت معظم البلدان برامجها الحرجية مؤخرا بخطط للإدارة، وخدمات محسنة للإرشاد الحرجي، وبرامج تتعلق بكل من موظفي الغابات وإعادة التشجير. وقد توصل عدد قليل من بلدان المنطقة إلى تحقيق معدل إيجابي من إعادة التشجير بالنسبة إلى إزالة الغابات، أو إلى تحقيق توازن بين الاستخدام والحماية.

٦٨ - وتدهور الغابات من المشاكل الخطيرة في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، وتبلغ معظم البلدان عن أنها تتحرك صوب الاستدامة وصنع القرارات القائم على المشاركة. وتزداد رقعة الغابات (وبصفة أساسية تشجير الأراضي الزراعية) والإنتاج في غالبية البلدان. فالدانمرك، على سبيل المثال، تهدف إلى مضاعفة مساحة الحراج بها في خلال جيل شجري واحد. ويشترط عدد متزايد من البلدان أن تأتي وارداتها الخشبية من غابات تدار على نحو مستدام.

٦٩ - وتتسم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتزايد رقعة الغابات ولكنها تتسم أيضا بانخفاض الإنتاج. وتتمثل المشكلة الرئيسية في تدهور نوعية الموارد الحرجية، الناجم بصفة أساسية عن الانبعاثات الصناعية. وتستجيب البلدان لذلك عن طريق المبادرات التشريعية ومبادرات السياسة والمبادرات البرنامجية، بيد أن القيود المالية شديدة.

٣ - موارد المياه العذبة

٧٠ - تعي البلدان الدور الرئيسي الذي تؤديه موارد المياه العذبة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية. وثمة قدر كبير من النشاط الرامي إلى وضع استراتيجيات وطنية للمياه العذبة، وخطط لمستجمعات المياه، ودراسات للطلب. بيد أن معرفة موارد المياه، ولا سيما المياه الجوفية، تبدو من القيود المعوقة؛ ولم يتم بوجه عام تحقيق الاستدامة، بما في ذلك الاستخدام المتكامل والكفء، والنوعية الموثوق بها للمياه. ولا يوجه فيما يبدو اهتمام كاف للصلة بين المياه والصحة العامة وللمياه والتلوث بصفة أعم. ويبدو أن هناك بشكل عام تفتيتا للمسؤوليات على المستوى الوزاري يجعل من الإدارة المتكاملة للمياه أمرا شديد الصعوبة.

٧١ - وفي أفريقيا، يركز وضع السياسات على تقييم المياه، والإدارة والتنمية المتكاملتين لمستجمعات المياه، وإمدادات المياه والصحة العامة، والتنمية الزراعية، وحماية المياه. وقد أنشأت عدة بلدان مؤخرا لجانا للمياه عابرة للحدود، ويجري استخدام الأدوات الاقتصادية في بعض البلدان لتشجيع الحفظ. وتنجم المشاكل في عدد من البلدان بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ عن ارتفاع الطلب على المياه، والتلوث، وتسرب المياه.

وبغرض تحسين حفظ المياه واستخدامها المستدام، تعكف بعض البلدان على وضع خطط واستراتيجيات وطنية؛ وإرساء المبادئ التوجيهية والمعايير؛ وتخطيط مشاريع هيكلية رئيسية. بيد أن الإدارة المتكاملة، والحفظ، والاستخدام المستدام لم تتحقق، إلى حد بعيد، إلا في البلدان المتقدمة النمو بالمنطقة. وفي بضعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تم إحراز تقدم عن طريق وضع دراسات وطنية عن المياه ومبادئ توجيهية لاستخدام المياه، وتنفيذ شبكات محسنة لإمدادات المياه. بيد أن المشاكل المتبقية تتصل بالتلوث المحلي والصناعي والزراعي وآثاره السيئة على نوعية المياه. وثمة انشغال أيضا بقضايا العدالة في الوصول إلى شبكات المياه، سواء التي توفرها الخدمات العامة أو الخاصة.

٧٢ - وفي البلدان المتقدمة النمو بأوروبا وأمريكا الشمالية، عادة ما تكون إمدادات المياه ونظم معالجة المياه المستعملة مرضية، وتتجه البلدان بصفة عامة نحو الاستخدام المتكامل والمستدام، معتمدة في ذلك، مثلا، على رسوم تقديم الخدمات للمستعملين، والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه (بما في ذلك مستجمعات المياه العابرة للحدود)، وإقامة مناطق الحماية. ولا يزال التلويث الزراعي للمياه السطحية والمياه الجوفية هو أخطر مسائل الاستدامة. وبمساعدة من الاستثمار الدولي، تحرز غالبية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقدما في مكافحة تلوث المياه من خلال معالجة المياه المستعملة. وقد انخفضت مستويات استهلاك المياه عامة، بسبب الانخفاض في النشاط الاقتصادي بصفة رئيسية. وتحاول البلدان أن تفي بالالتزامات الناشئة عن اتفاقات المياه العابرة للحدود.

٤ - المحيطات والبحار والمناطق الساحلية

٧٣ - تتعاون البلدان على المستويين الدولي والإقليمي لحماية موارد المحيطات والموارد الساحلية وتحسين استخدامها المستدام. ويشمل هذا التعاون التصديق على الاتفاقيات الدولية والاتفاقات المتعلقة بالبحار الإقليمية. ومع ذلك ما زالت الأرصدة السمكية التجارية تتدهور في معظم المناطق. وقد أيدت الحكومات على نطاق واسع المبدأ الوقائي بالنسبة للمناطق الساحلية، وحققت مستويات أعلى من معالجة مياه الصرف. إلا أن تنازع الموارد وتدهورها مستمر، نتيجة ارتفاع عدد سكان السواحل والضغط الإنمائي.

٧٤ - وفي أفريقيا، ثمة نشاط لإعداد خطط لإدارة المحيطات والمناطق الساحلية؛ وفي الوقت ذاته، يحد تأثير تآكل السواحل وتلوثها والتنمية الحضرية والافتقار إلى التنسيق من إحراز تقدم كبير. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تقوم الوكالات الإقليمية بدور هام في تيسير التخطيط المتكامل. وتقوم البلدان فرادى بتنفيذ خطط لإدارة المناطق الساحلية وحماية المناطق البحرية، وتحسين إدارة المصائد. ويقوم عدد قليل من البلدان باتخاذ خطوات لحماية مناطق أشجار المانغروف أو إعادة زرعها. ومع ذلك تشكل انسكابات النفط، والإفراط في صيد الأسماك، والتلوث والارتفاع المحتمل لمستوى سطح البحر مشاكل كبرى بصفة عامة بالنسبة لكثير من البلدان. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية العديد من هذه القضايا، وهي تركز جانبا كبيرا من اهتمامها على استراتيجيات للسياحة المستدامة.

٧٥ - وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لديها عادة خططا وطنية للمحيطات وخطط إدارة ساحلية متكاملة. وتتزايد حصيلة صيد السمك في المنطقة، ولكن معظم البلدان تجد صعوبة في الامتثال للاتفاقيات الدولية. وعادة يكون مستوى الإدارة المتكاملة في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية المتقدمة النمو مرضيا، استنادا إلى المراقبة والرصد الكافيين. وجاري إحراز تقدم في معالجة المياه المستعملة، والتصريف في المناطق الساحلية، وتقليل الكميات المطلقة من الفوسفات والنيترات. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يبدو أن الشاغل الرئيسي هو تناقص حصيلة الأسماك.

٥ - التنوع البيولوجي والتكنولوجيا الإحيائية

٧٦ - توجد استجابة وطنية عالية لاتفاقية التنوع البيولوجي في جميع المناطق، وإن كان الوقت مبكرا جدا لتوقع نتائج جوهرية. ومن الواضح أنه من الصعب للغاية بالنسبة لكثير من البلدان ترشيد احتياجات التنوع البيولوجي وفق أولويات إنمائية أكثر آنية؛ وبالتالي، تستمر النظم الإيكولوجية في التدهور بمعدل خطير. وترجع الخسارة في المقام الأول إلى تدمير الموئل والإفراط في استغلال الأنواع البيولوجية، إلى جانب التلوث وإدخال أنواع في المقام الثاني. وتشمل العوامل الرئيسية لتحسن الاستجابة التعاون الوثيق بين الوكالات الحكومية، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية؛ والمواءمة الأفضل بين استخدام الموارد وحمايتها؛ والتزاما ماليا أكبر. ويوجد مستوى منخفض نسبيا من الإبلاغ بالنسبة للتكنولوجيا الإحيائية. وإجمالا، لم يتمكن سوى عدد قليل من البلدان من تحقيق توازن بين تشجيع البحث والتنمية من ناحية، والاستجابة لمشاعر القلق العامة بشأن الآثار الصحية والبيئية المعاكسة من ناحية أخرى.

٧٧ - وجاري في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحسين التشريع ووضع عمليات تقييم واستراتيجيات وطنية. وتقوم عدة بلدان بتعزيز المناطق المحمية وإنشاء مصارف للجينات، خاصة فيما يتعلق بمناطق الغابات. ويعمل عدد من البلدان على نحو فعال مع جامعاته ومؤسساته البحثية في مجال بحوث التنوع البيولوجي. وهناك إحساس متزايد بالقلق بشأن أثر حقوق الملكية الفكرية على التنوع البيولوجي والوصول إلى التكنولوجيا ذات الصلة ونقلها. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، يوجد قلق على نطاق واسع بشأن التهديدات الخطيرة لسلامة التنوع البيولوجي الغني في المنطقة. وتقوم البلدان بإكمال استراتيجيات ودراسات مرجعية لحماية المناطق البرية والبحرية، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض واستيلادها، وحفظ الموارد الجينية. وتحاول بعض البلدان حماية شبكة من المناطق التي تمثل تنوع نظامها الايكولوجي. وتعتبر المجالس الاستشارية وحملات التوعية العامة في بلدان أخرى قوى تعبوية مؤثرة.

٧٨ - وهناك تقليد طويل الأمد لحفظ الأنواع في مواقعها الأصلية وخارج تلك المواقع ولإنشاء مناطق محمية في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية. ووضعت غالبية البلدان مؤخرا استراتيجيات للتنوع البيولوجي، باشتراك واسع عادة من الأطراف المؤثرة. ويحظى إدماج التنوع البيولوجي في استراتيجيات قطاع الموارد وخطط إدارته، وبخاصة الحرجية، باهتمام كبير. وتتطلب حماية التنوع البيولوجي في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، استثمارا هاما طويل الأجل في تجديد

الأرض والموارد ذات الصلة بالأرض. وقد بدأت هذه العملية بتطوير تشريعي واستراتيجي ورصد وتحسين النظم في المناطق المحمية.

٧٩ - والعمل المضطلع به في أفريقيا في مجال التكنولوجيا الاحيائية قليل نسبيا باستثناء العمل في مجال الزراعة. كما أن معظم مشاريع التكنولوجيا الاحيائية المبلغ عنها في موجز بيانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مركزة أيضا على الزراعة. وتبدو بحوث التكنولوجيا الاحيائية وتطويرها وتطبيقها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ متركزة في بلدان قليلة فقط وموجهة في المقام الأول إلى الزراعة والصحة والتطبيقات البيئية. والمبادئ التوجيهية أو التشريعات الخاصة بالسلامة الاحيائية متوفرة أو جاري تطويرها في معظم البلدان التي لديها برامج للتكنولوجيا الاحيائية. وتعتمد بعض البلدان على مجال عريض من مشاركة الأطراف المؤثرة، بينما يقصر البعض الآخر المشاركة على البحوث والجامعات وفئات الصناعة. وتأخذ الغالبية الأساليب التقليدية للسكان الأصليين ومعرفتهم في الاعتبار.

٨٠ - وتطوير التكنولوجيا الاحيائية من جانب الحكومة والقطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية منظم على نطاق واسع، لدواعي السلامة. ومن الوسائل المذكورة في الغالب لتحقيق ذلك، التشريع واللجان والهيئات الاستشارية، وتقييم المخاطر، وتبادل المعلومات.

واو - معالجة المخاطر المرتبطة بالنفايات والمواد الخطرة

٨١ - إن إدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي متصلة اتصالا وثيقا بإدارة المواد الكيميائية السمية، والنفايات الخطرة والنفايات الإشعاعية. وهذا مجال كان التقدم الذي أحرز فيه خلال السنوات الخمس الأخيرة محسوسا، إن لم يمكن قياسه بالضرورة. وسلم كل بلد تقريبا بأهمية معالجة مسألة النفايات والمواد الخطرة، وأصبح لدى معظم البلدان برامج إن لم تكن في مرحلة التنفيذ بالفعل فهي في مرحلة التخطيط. وتتصل القيود عموما بمسائل التخطيط الحضري والتخطيط المتكامل للأرض وتكاليفه. إلا أن التكنولوجيات الملائمة للتخزين قد لا تكون متاحة ببساطة، لا سيما في حالة النفايات الخطرة.

٨٢ - وهناك اهتمام عام كبير بهذه المسائل بسبب الآثار المترتبة عليها بالنسبة للصحة البشرية وللبيئة. وتحاول الحكومات ودوائر الأعمال والمنظمات غير الحكومية التحول إلى الاستراتيجيات الوقائية التي تؤكد على تقليل النفايات إلى الحد الأدنى وعمليات إنتاج أنظف وتقييمات متسقة للمواد الكيميائية. ويسيطر البحث عن إدارة وتخزين مأمونين على الردود المتعلقة بالنفايات الإشعاعية. ومع ذلك ما زال إنتاج النفايات المنزلية والصناعية يزداد سواء من حيث الكم المطلق أو من حيث نصيب الفرد منها في جميع المناطق. وبالإضافة لذلك، ما زالت البلدان النامية تواجه المهمة الباهظة المتمثلة في وضع منشآت حديثة لإدارة النفايات وجمعها ومعالجتها في موضعها السليم.

٨٣ - والقدرة التقنية لإدارة النفايات في البلدان الأفريقية منخفضة عموما، ولكن يوجد في بعض البلدان ما يدل على بذل جهد للتحكم في استخدام المواد الكيميائية في الزراعة وتطوير نظم معلومات النفايات الخطرة. وبالإضافة لذلك اضطلعت مجالس بلدية منفردة في بلدان قليلة بمشاريع رائدة لمعالجة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي وتقوم بتشجيع إعادة التدوير.

٨٤ - وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تركز الاستجابة على نظم جديدة لإدارة النفايات. وتعد المبادئ التوجيهية للاستعمال، ووضع قوائم جرد أفضل وتحسين المعالجة استراتيجيات وقائية نمطية لإدارة النفايات الخطرة؛ وتستخدم استراتيجيات التقليل والمعالجة المعززة بالنسبة للنفايات الصلبة، مع وضع أهداف لتقليل النفايات في بعض البلدان. وفي حالة المواد الكيميائية السمية، يذكر تحسين التشريعات، وزيادة تقييم المخاطر، ومراقبة استخدام المواد الكيميائية الزراعية، ووضع برامج صناعية طوعية.

٨٥ - وتستخدم البلدان المتقدمة النمو صكوكا اقتصادية في نهجها إزاء إدارة النفايات الصلبة. غير أن كثيرا من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة المؤسسية والتقنية الكافية، والموارد اللازمة للتقييم الكافي للمخاطر وإحراز تقدم جوهري في جمع ومعالجة النفايات وإنشاء نظم شاملة لإدارة النفايات. ففي عدة بلدان، على سبيل المثال، تودع غالبية النفايات الصلبة في مقالب صحية، مع دفن كميات ضخمة بطريقة عشوائية في المناطق الحضرية وحولها. وبالإضافة لذلك، لا تتوفر المعالجة الكافية لمياه الصرف الصحي في كثير من البلدان النامية.

٨٦ - ومن المقبول عموما في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية أن يتحمل منتجو النفايات، سواء المجتمعات المحلية أو الصناعات، المسؤولية الكاملة لتأمين السلامة العامة. وتشدد البرامج إجمالا على الوقاية من خلال استخدام تكنولوجيات ومواد بديلة، وتقليل النفايات إلى حد أدنى، وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير. وأبلغ عدد قليل من البلدان عن اتجاهات إلى الهبوط في كمية النفايات الصلبة المتولدة. وتعتبر إدارة النفايات الخطرة والإشعاعية والصلبة ونفايات الصرف الصحي مجالات ذات أولوية بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمثل المتراكم من النفايات الخطرة خطرا حرجا على الصحة البشرية والبيئية. والاحتياجات الوطنية معروفة عموما، ولكن القدرة المؤسسية والتقنية المحدودة، ونقص الموارد المالية والمصانع والمعدات البالية، تعوق بشدة إحراز تقدم في التنفيذ. إلا أن بعض التقدم قد أحرز، على سبيل المثال، بالنسبة لبرامج إدارة النفايات التي تشمل معالجة النفايات الخطرة، والتشريع الخاص بالتغليف واستخدام حوافز اقتصادية لتقليل النفايات. واعتمدت بعض البلدان - مثل فنلندا - تشريعا جديدا للنفايات في أعقاب التطورات الدولية في هذا الميدان.

زاي - دور الفئات الرئيسية

٨٧ - كان هناك اتفاق عام في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مشاركة نشطة واتخاذ قرارات من جانب جميع شرائح المجتمع. وحظي نهج الشراكة هذا،

مع التشديد على الشفافية واقتسام المساءلة، بقبول واسع النطاق من حيث المبدأ. وكان من السهل نسبيا، بالنسبة لبعض البلدان استيعاب مشاركة جماعية مجدية. وبالنسبة للبعض الآخر، كان معنى ذلك إجراء تغيير جذري على عملية اتخاذ القرار المركزية التقليدية، وما زال التغيير أقل سرعة.

٨٨ - ومع ذلك، ازداد دور الفئات الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في جميع المناطق. ويمكن الاعتراف بهذا الإسهام على مستوى المجتمع المحلي من خلال المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١؛ وعلى الصعيد الوطني عن طريق المشورة المقدمة بشأن خطط العمل والاستراتيجيات؛ وعلى الصعيد العالمي من خلال الاشتراك في المحافل الدولية. وتعمل الحكومات على نحو أوثق مع جميع الفئات بشأن مشاكل التنمية المستدامة، وتنمية السياسات، والتنفيذ. وإلى الآن، يعد هذا التفاعل قويا بصفة خاصة مع المنظمات غير الحكومية، ودوائر الأعمال، والمجتمعات المحلية. وبالإضافة لذلك فالمبادرات لزيادة مشاركة المرأة والشباب شائعة.

٨٩ - والعمل بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس على أشده في جميع المناطق. وفي كثير من البلدان، أنشئ مكتب وطني لشؤون المرأة، وضمت الهيئات الوطنية للتنمية المستدامة ممثلات للجماعات النسائية. إلا أن الفوارق في معدلات الأجور ونقص التمثيل في المجالات الرئيسية ما زالت مشاكل موجودة في معظم البلدان. وأنشأت عدة بلدان هيئات وطنية للشباب أو عقدت منتديات للشباب لتحسين التشاور وأداء البرامج. وتركز البرامج النمطية على التدريب على القيادة، والعمالة، بما في ذلك تشجيع المشاريع الخاصة للشباب، والتربية البيئية، ومشاركة المجتمع المحلي. وكثيرا ما يندرج الشباب في مشاريع لحفظ البيئة وإعادة التدوير. وتنمي بعض البلدان تقرير المصير للسكان الأصليين وتمكينهم من خلال وكالات خاصة، وجاري إحراز تقدم عن طريق التشاور، والحكم الذاتي، والوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق.

٩٠ - وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام في إثارة الوعي وتعبئة الناس على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي. ويعتبر تفاعل هذه المنظمات مع الحكومات مفيدا، وكثيرا ما تدرج كأعضاء في الهيئات الوطنية للتنمية المستدامة وفي الوفود الدولية. وقد أنشأت وكالات حكومية عديدة شراكات مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع الإدامة. وفي جميع المناطق، تشجع البلدان التنمية المستدامة على مستوى المجتمع المحلي عن طريق تدعيم دور الحكومة المحلية في تخطيط وتنمية البيئة والموارد الطبيعية والهياكل الأساسية. وتقوم المجتمعات المحلية في بلدان مختلفة مثل ألمانيا وأوروغواي وبولندا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند باستحداث مبادرات محلية لجدول أعمال القرن ٢١. ففي فنلندا، على سبيل المثال، تنتج ٨٨ جماعة محلية تغطي نصف السكان القطريين نسخا محلية من جدول أعمال القرن ٢١.

٩١ - وقد أنشأت عدة بلدان حوارا ثلاثيا بين نقابات العمال والحكومات والصناعات لمناقشة بيئة مكان العمل، والتدريب، والخدمات الاجتماعية، والحماية البيئية. وكثيرا ما تسهم النقابات والعمال الأعضاء فيها في التنمية المستدامة عن طريق الاشتراك في مجالس استشارية والاضطلاع بنشاط في لجان الصحة

والسلامة في مكان العمل. ويقوم القطاع الخاص بتوسيع منظوره ليشمل التنمية المستدامة. وكثيرا ما تضم الهيئات الوطنية للتنمية المستدامة ممثلين لدوائر الأعمال. والصناعات البيئية وشركاتها آخذة في النمو نظرا للتركيز على الكفاءة المادية، وتقليل النفايات، وإعادة التدوير. وأنشأت بعض القطاعات، لا سيما صناعة المواد الكيميائية برامج تطوعية لتقييم وتحسين أدائها البيئي. واعتمدت شركات منفردة، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية وسائل لإدارة التنمية المستدامة، مثل تحليل دورة الحياة والتدقيق البيئي.

٩٢ - ورابطات المزارعين مهيأة في كثير من البلدان للتأثير في التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني. وتتعاون كل من الحكومات وجماعات الفلاحين على تشجيع انتهاج ممارسات زراعية مستدامة. ولا يتضح الإدماج الكامل للعلم في صنع القرار المتعلق بالتنمية المستدامة إلا في البلدان المتقدمة النمو فقط. وفيها يشترك العلماء في تطوير السياسة الوطنية؛ وتدمج مبادئ الإدامة في السياسة العلمية؛ وتبذل جهود لتوصيل العلم إلى مجتمع أوسع. أما في البلدان النامية، فالصلة بين العلم وصنع القرار أقل شمولا. إلا أن بلدانا منفردة قد أنشأت برامج لنشر المعرفة العلمية، وتقوم بإعداد استراتيجيات وطنية للعلم والتكنولوجيا.

حاء - سبل التنفيذ

٩٣ - إن وجود سبل تنفيذ ملائمة أمر أساسي لنجاح تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. فالشراكات، والتعاون، والتفكير الشمولي، والروابط الشاملة لعدة قطاعات كل ذلك أساسي إذا أريد مواجهة التحديات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية. والآليات في الوقت الحاضر، لا تكفي لحدوث تغيير سريع يفضي الى نهج مستدامة، وخاصة في البلدان النامية. ومما يثير الانزعاج بوجه خاص تعاظم الاختلال بين الدول الغنية وأقل البلدان نموا.

٩٤ - إن الموارد المالية شحيحة، ولا يزال من المنتظر أن يعود نقل التكنولوجيا بفوائد على نطاق واسع. وقد أذكي الوعي بوجه عام، إلا أن القدرة التقنية والمؤسسية والوصول الى المعلومات السليمة لا يزالان دون المستوى الأمثل. وقد أحرز تقدم كبير في مجال الترتيبات المؤسسية الدولية والصكوك القانونية، إلا أن البلدان تواجه في العديد من الحالات صعوبات تنفيذية.

١ - تمويل التنمية المستدامة

٩٥ - استجابت الحكومات لجدول أعمال القرن ٢١ بأن خصصت مزيدا من الأموال للإصلاح الاقتصادي، وللأولويات الاجتماعية والبيئية. وقد أنشئت صناديق جديدة في التسعينات لمساعدة أنشطة التنمية المستدامة، إلا أن هذه الصناديق لا تكفي للوفاء بمتطلبات جدول أعمال القرن ٢١ في معظم البلدان. وربما تكون المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو قد زادت، إلا أن معظم هذه البلدان لم تف بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. إن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تدعو على السواء الى بذل مزيد من الجهود لتحديد بدائل للتمويل التقليدي ومتابعتها.

٩٦ - بالنسبة للبلدان الأفريقية، فإنها تعاني الأمرين حتى تحصل على الموارد المالية لتنقل التنمية المستدامة الى واقع الممارسة، الأمر الذي يجعل التمويل الخارجي حاسما. فأولويات الميزانيات منوطة بالحد من الفقر، بما في ذلك تقديم الرعاية الصحية الأساسية والتعليم. ويفيد العديد من بلدان آسيا والمحيط الهادئ بحدوث تحسن في الحالة المالية حيث انخفضت حالات العجز، في حين ظلت بلدان أخرى تعاني من ضغوط اقتصادية شديدة. وتلجأ البلدان الى استخدام الصكوك الاقتصادية وحسابات الموارد الطبيعية لزيادة الإيرادات وتحديد أسعار عادلة. وهذه الإيرادات الإضافية تستخدم بصورة متكررة لإنشاء صناديق بيئية خاصة. ولا تزال هناك حاجة الى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من الآثار المعاكسة للإعانات غير الملائمة بيئيا.

٩٧ - وقد تلقى معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمويلا إضافيا جديدا منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. بيد أن هذه البلدان تعاني من الإحباط إزاء شحة الموارد المطلوبة لتنفيذ المشاريع. وقد اعتمدت عدة بلدان صكوكا اقتصادية وألغت الإعانات غير السلمية. واستفادت بلدان أخرى من عمليات مبادلة الدين بتدابير لحفظ الطبيعة. وتركز البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية بدرجة أولى على المساعدات الإنمائية والعمل بصكوك اقتصادية جديدة. وقد عمل العديد من البلدان على زيادة المساعدة الإنمائية وخاصة لتحقيق أغراض متعددة؛ وعلى وجه التحديد في ميادين تنمية الموارد البشرية، والحكم الجيد، وإدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة. وشاركت بلدان عديدة في خطط تهدف الى التخفيف من أعباء الدين. بيد أنه لم يحقق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية التي حددت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سوى عدد قليل من البلدان. وداخليا، تستخدم البلدان بصورة متزايدة مختلف الضرائب والحوافز لتعكس التكاليف البيئية بشكل أوفى، إلا أنها لا تزال في مرحلة مبكرة من دراسة الإعانات غير السليمة بيئيا.

٩٨ - وقد زادت بوجه عام الميزانيات المخصصة للحماية البيئية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وخاصة في بداية فترة الانتقال. وأما الإيرادات المتأتية من الرسوم والتراخيص فيتم إيداعها من جديد في الصناديق البيئية. والنفقات البيئية تخصص بدرجة أولى لمكافحة تلوث المياه والهواء، وإدارة النفايات. أما التبعة القانونية للأضرار البيئية التي حدثت في الماضي، فهي مسألة صعبة، إذ لا تشجع على القيام بعمليات استثمار جديدة. واستفادت بضعة بلدان من عمليات مبادلة الدين بتدابير لحفظ الطبيعية.

٢ - نقل التكنولوجيا

٩٩ - في البلدان المتقدمة النمو، هناك مزيد من التأكيد على ضرورة استحداث واستخدام تكنولوجيا سليمة بيئيا بما في ذلك بذل الجهود لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البلدان النامية تعرب عن عدم رضاها الشديد بشأن الوصول إلى هذه التكنولوجيا.

١٠٠ - وفي أفريقيا، لا يحصل معظم البلدان على فائدة كبيرة من نقل التكنولوجيا. وقد أنشئت مراكز وطنية للتكنولوجيا في أربعة بلدان من البلدان الأفريقية التي قدمت تقاريرها، ولا يزال عدد منها بصدد تقييم احتياجاتها من التكنولوجيا. ويجري نقل التكنولوجيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف. وتستخدم آليات مختلفة لتشجيع اعتماد تكنولوجيات فعالة ونظيفة، ومن ذلك تقديم حوافز ضريبية، وتطوير المؤسسات، وتقديم التدريب، وإنشاء الشراكات. بيد أن البلدان النامية في جميع المناطق ترى أن هناك حاجة الى تعزيز الوصول الى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا (وخاصة تلك المتعلقة بالمصادر والتقييمات). وبالمثل، فإن البلدان تشعر بالقلق إزاء ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا.

١٠١ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يجري التعاون على نطاق واسع في مجال التدريب وتقاسم المعلومات والخبرات. وإدخال تكنولوجيات جديدة يتضح في صناعة النفط وفي مجالات استبدال مركبات الكلوروفلوركربون. وقد قام معظم البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية بإنشاء مراكز للتكنولوجيا السليمة بيئيا. وتقوم الحكومات بتشكيل شراكات مع القطاع الخاص لتشجيع استخدام التكنولوجيا في الأسواق المحلية والأجنبية على السواء. ومعظم برامج المساعدة الإنمائية تؤكد على بناء القدرات بهدف تسهيل نقل التكنولوجيا.

١٠٢ - ويجري في فرادى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تنفيذ مختلف العناصر التي تفضي الى تحديث التكنولوجيا، ويشمل ذلك استخدام المعايير الدولية والتدريب والقروض للحصول على تكنولوجيا نظيفة. والقدرة البشرية والمؤسسية موجودة بوجه عام، إلا أن ثمة حاجة الى الاستثمار في تكنولوجيات فعالة ونظيفة، وخاصة التكنولوجيات المتصلة بالطاقة والمياه والنفايات الصناعية.

٣ - بناء القدرات والتعليم والعلوم

(أ) بناء القدرات

١٠٣ - إن الآليات الوطنية وأنشطة التعاون الدولي التي تعمل على تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية هي من الأهمية بمكان لإتاحة أقصى قدر من فرص التنمية المستدامة. وقد كان من شأن الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية والوطنية الأخرى في مجال بناء القدرات أن أفاد البلدان النامية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويتم هذا بدرجة أولى في المجالات المتصلة بوضع السياسات والاستراتيجيات، وتعزيز المعلومات، والمشاركة. بيد أن هناك حاجة الى مزيد من الاستجابة لبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والإدارة، لتمكين البلدان من تنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

١٠٤ - والإبلاغ عن القدرات تتضمن في جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ - والفكرة الرئيسية وراء ذلك بسيطة وهي: أن الافتقار الى القدرة المؤسسية والقدرة في مجال الموارد البشرية يمثل عقبة كبيرة تعترض

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بنجاح. ويصدق هذا القول على وجه التحديد على أفريقيا - وإن كانت بالتأكيد لا تنفرد به وحدها.

(ب) التعليم، ووعي الجمهور، والتدريب

١٠٥ - تسلم الحكومات بما يقدمه التعليم من إسهام أساسي في زيادة قدرة الناس على معالجة أولويات التنمية المستدامة، من قبيل الحد من الفقر، وتوفير الرعاية الصحية. وفي كثير من الحالات، يدرج التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة أو التعليم البيئي باعتباره عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات الوطنية وفي المقررات الدراسية. وقد أحرز تقدم كبير في جميع البلدان المقدمة للتقارير في مجال إذكاء وعي الجمهور وفي إدراج منظور التنمية المستدامة في التعليم الابتدائي. ولم يتم ذلك نتيجة للسياسات الحكومية فحسب، ولكن أيضا نتيجة للإسهامات الكبيرة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى. وفي جميع المناطق، يمثل التدريب، لا سيما التدريب المقدم للمدرسين والمسؤولين، وتدريس العلوم أولويتين بالنسبة للمستقبل القريب.

(ج) العلوم

١٠٦ - توفر العلوم معرفة وتكنولوجيا أفضل لتحقيق التنمية المستدامة. وفي العديد من البلدان المقدمة للتقارير، ظل العلماء يشاركون أيضا بنشاط في المساعدة على وضع استراتيجيات تكاملية. ولإنجاز هذه المهام، من الأساسي تعزيز الفهم العلمي، وتحسين عمليات التقييم العلمي على المدى الطويل، وتعزيز القدرات، وكفالة استجابة العلوم لما ينشأ من احتياجات. وهذا أمر صعب في مناخ تشهد فيه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء تقلصا في الميزانيات المخصصة للعلوم. ونتيجة لذلك، فإن عدد العلماء المدربين يتناقص في العديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا وآسيا.

٤ - المعلومات وصنع القرارات

١٠٧ - أحرز تقدم كبير في هذا المجال منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لا سيما في مجال وضع واستخدام المؤشرات، وفي مجال الوصول الكترونيا الى المعلومات. فقد أصبحت نظم المعلومات الجغرافية أوسع انتشارا؛ بيد أنه لا تزال ثمة على الصعيد الوطني ثغرات في مجال البيانات، ومعايير البيانات، وأوجه ضعف في السلاسل الزمنية في حين لا تزال مواءمة البيانات تشكل تحديا حرجا. وقد أحرز تقدم في تفسير وتقييم البيانات من أجل توفير معلومات ذات نوعية جيدة لأغراض اتخاذ القرارات، إلا أنها تتطلب مزيدا من التطوير. والوصول الى شبكات اتصالات سلكية ولاسلكية ملائمة وميسورة لا يزال مطلبا أولويا بالنسبة للبلدان النامية.

١٠٨ - وفي أفريقيا، تشكل القيود في مجال تحسين البيانات والمعلومات عائقا يحد من التقدم. ويواجه معظم البلدان صعوبة في الوصول الى البيانات بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية وارتفاع تكلفتها، والافتقار الى القدرة في مجال الالكترونيات، وعدم كفاية عدد الموظفين المدربين. والمعلومات المتاحة عادة ما تصنف بأنها "جيدة لكنها مليئة بالثغرات" بالنسبة للغالبية العظمى

من المجالات. أما المعلومات الـ "شحيحة" فتنطبق على أربعة مجالات، هي: الفقر، والتكنولوجيا الإحيائية، والنفايات الصلبة، والنفايات المشعة. وقليلة هي البلدان التي أحرزت تقدما ملحوظا في هذا الصدد، على سبيل المثال، في وضع نظم معلومات تستند الى نظم المعلومات الجغرافية والبيانات المُستشعَرة من بعد للمساعدة في اتخاذ القرارات، وفي إنشاء مراكز معلومات وطنية. علاوة على ذلك، بدأت عدة بلدان حاليا في تحسين المعلومات بوضع مؤشرات للأولويات.

١٠٩ - وعلى العموم، فإن البيانات المتاحة في غالبية بلدان آسيا والمحيط الهادئ، تُقيَّم إما بأنها "جيدة" وإما بأنها "جيدة ولكنها مليئة بالثغرات" بالنسبة لجميع مواضيع جدول أعمال القرن ٢١. وثمة بضعة بلدان بدأت الآن تستفيد من قوائم وشبكات البيانات، والاستشعار من بعد، ونظام المعلومات الجغرافية، وحسابات الموارد الطبيعية، ومراكز المعلومات لأغراض نشر المعلومات. وتستخدم البلدان المتقدمة النمو في المنطقة مجموعة من أدوات المعلومات من قبيل المؤشرات، وعمليات تقييم حالة البيئة، وطرق تقييم الموارد. وثمة اهتمام شديد بتحسين المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال قوائم المعلومات، ووضع المؤشرات، ونظم المعلومات البيئية. والمرافق الحاسوبية كافية في عدد من البلدان. وبالنسبة لما يقرب من ثلثي مواضيع جدول أعمال القرن ٢١، تصنف البيانات بوجه عام بأنها "جيدة ولكنها مليئة بالثغرات". وفي مجالات أخرى، من قبيل تكامل صنع القرارات، والتصحر، والنفايات، والتكنولوجيا السليمة بيئيا، والترتيبات المؤسسية الدولية، تجنح البيانات الى أن تكون "سيئة".

١١٠ - وفيما يتعلق بتوفر البيانات والمعلومات في البلدان المتقدمة النمو في أوروبا وأمريكا الشمالية، فيجنح الى أن يكون "جيدا" الى "جيد جدا"، مما يسهل نشر هذه المعلومات والبيانات في شكل خلاصات إحصائية، ومؤشرات، وحسابات تتعلق بالبيئة، وتقارير حالة البيئة. ويدعم هذه القدرة نظم وشبكات معلومات الكترونية. غير أن هناك بضعة بلدان تواجه صعوبات في توحيد البيانات. ومعظم البلدان هي الآن بصدد وضع مؤشرات. وتحاول البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وضع نظم موحدة للرصد والمعلومات. وتصنف البيانات المتاحة في معظم الحالات بأنها "جيدة" أو "جيدة لكنها مليئة بالثغرات"، إلا أن البيانات فيما يتعلق بالتكنولوجيا الإحيائية والتكنولوجيا السليمة بيئيا تبدو هزيلة.

٥ - الترتيبات المؤسسية الدولية والصكوك القانونية

١١١ - تتاح المعلومات المتعلقة بالتصديق على الصكوك الدولية المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ حسب البلدان، في "تقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١: موجز الجداول والرسوم البيانية" (وثيقة المعلومات الأساسية رقم ٧).

ثانيا - التحديات والأولويات المقبلة

١١٢ - توفر خطة عمل جدول أعمال القرن ٢١ الإطار للخروج بالتنمية المستدامة من أسر الأنماط المفاهيمية ووضعها في التيار الرئيسي لصنع القرارات. وهناك بوادر تنم عن إحراز تقدم خلال فترة

السنوات الخمس الأولى التي تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، إلا أنه سيتعين على البلدان ـ وهذا أمر غير مستبعد ـ أن تقطع شوطا بعيدا قبل أن تحقق الاستدامة. وقد أكدت هذه الفترة الأولى على إنشاء هياكل وعمليات لتوجيه تنفيذ التنمية المستدامة وإدراج المسائل الحاسمة في جداول الأعمال الوطنية. ولا يزال الوقت مبكرا جدا لتحقيق نتائج على نطاق واسع من حيث الكم.

١١٣ - وقد تصدت الحكومات للتحدي المتمثل في التنمية المستدامة بأن وضعت استراتيجيات وطنية وإقليمية تحدد المشاكل والأولويات وتبين احتياجات الميزانيات، وتوجز برامج التنفيذ. وفي حين وضعت بضعة بلدان استراتيجيات وطنية متكاملة من جميع النواحي، هناك أدلة كثيرة على وجود منظور أوسع نطاقا يراعي العلاقات الداخلية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتضافرا مع هذا النشاط، أيدت الدول مبدأ توسيع نطاق المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة. بوجه عام، عملت المجموعات الرئيسية على زيادة مشاركتها الفعلية التي تتراوح بين المشاركة في المؤتمرات الدولية والعمل كقوة رئيسية وراء العديد من مشاريع الاستدامة. وقد كانت هذه المجموعات فعالة بوجه خاص على مستوى المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، فقد زاد الوعي عموما بمسائل التنمية المستدامة في جميع المناطق.

١١٤ - وفي إطار المواضيع القطاعية لجدول أعمال القرن ٢١، ظلت الحكومات تركز على أولويات التنمية المستدامة الرئيسية، مثل الفقر، والاستهلاك، والتنوع الأحيائي، والتصحر. بيد أن الأصعب على المرء هو أن يلمس إحراز تقدم واسع النطاق من حيث النتائج على الصعيد الوطني. ولا يزال الفقر جاثما ومنتشرا ومتعاظما. وقد حققت مكاسب في إبطاء معدلات زيادة السكان، إلا أن العديد من البلدان لا يزال يواجه معدلات ترى أنها لا تقوى على تحملها. وهناك أوجه تحسن واسعة النطاق في مجال ربط الصحة بالبيئة، إلا أنه لا تزال ثمة فوارق كبيرة في مجال الرعاية الصحية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتنعكس أوجه استدامة التنمية في المقررات الدراسية، إلا أن هناك حاجة عاجلة الى تقديم مزيد من الدعم للتعليم الأساسي والتدريب في أقل البلدان نموا.

١١٥ - ولا تزال الموارد المالية التي تحتاج إليها البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا غير كافية الى حد بعيد ولا تفي بتحقيق الأهداف التي حددها جدول أعمال القرن ٢١. وقد قـُدمت بعض المساعدة للتخطيط ووضع الاستراتيجيات، إلا أن الموارد المتاحة لتنفيذ البرامج والمشاريع لا تزال أقل كثيرا من المطلوب. ويجري استحداث صكوك اقتصادية لتحسين الكفاءة والتسعير، إلا أن فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الطاقة لا يزال احتمالا بعيدا بالنسبة لمعظم البلدان. ونتيجة لذلك، فإن المجتمع العالمي لم يتصد بعد بفعالية لمسألة الاحترار العالمي. وفي مجال النقل، تحققت أوجه كفاية في استهلاك الوقود، غير أن تعاظم أعداد المركبات غلب على ذلك الى حد بعيد مما نتج عنه مشاكل حادة في مجال الصحة وفي اختناق حركة المرور في معظم المستوطنات الحضرية.

١١٦ - وقد تعززت اعتبارات البيئة في إطار التنمية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. فقد تم التصديق على اتفاقيات رئيسية، وزادت مساحة المناطق المحمية، واعتمدت على نطاق واسع أدوات تكاملية لصنع القرارات، مثل تقييم الأثر البيئي. وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد، ربما يكون حجم المسائل البيئية الرئيسية قد زاد على مدى السنوات الخمس الماضية. فالتنوع الحيوي والغطاء الحرجي لا يزالان يتقلصان؛ وتتعرض الأرصدة السمكية التجارية لضغوط متعاظمة؛ ولا تزال النفايات والتلوث تشكل تهديدات خطيرة؛ ولا يزال تدهور البيئة يضعف القدرة على الانتاج.

١١٧ - وانطلاقا من الأطر الاستراتيجية والقائمة على المشاركة الموجودة حاليا، فإن التحدي الأساسي بالنسبة للمستقبل القريب يتمثل في الانتقال من مرحلة وضع السياسات الى مرحلة التنفيذ. ولن يكون ذلك سهلا، إلا أنه أساسي إذا أريد للزخم الذي تولد بالفعل أن يعطي نتائج ملموسة. وخلال فترة السنوات الخمس القادمة، سيتعين مواصلة تقييم ما يحرز من تقدم نحو التنمية المستدامة.

ثالثا - الخطوات المقبلة

١١٨ - ساهمت النبذ القطرية في عمليتين مستقلتين وهامتين. قد أدت أولاهما الى هذا التقرير - أي عملية الإبلاغ التي تنم عن التطلع الى الخارج والتي تتيح للبلدان وضع بيانات خط الأساس، ورصد ما تحرزه هي من تقدم، وتوفير الشفافية وتقاسم الخبرات والمعلومات مع البلدان الأخرى، وبيان مجالات الأولوية والتقدم والقيود.

١١٩ - والثانية هي عملية داخلية استبطانية، تضم مجموعة من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لاستعراض ما أحرزوه من تقدم، وللتفاعل والعمل من أجل وضع تقييم مشترك وتحديد غرض مشترك. وفي بعض الحالات، أدى إعداد النبذ القطرية الى بدء أو مواصلة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة؛ وفي حالات أخرى، أدى الى تعزيز الحوار الداخلي؛ وفي حالات أخرى أيضا، حفز الجهود على جمع وتنظيم وتنسيق جمع المعلومات.

١٢٠ - ولتعزيز هذه العمليات، يوصى بما يلي:

(أ) أن تستمر عملية تقديم التقارير الى اللجنة، دون أن يترتب على ذلك إخلال بجدول أعمال اللجنة في المستقبل؛

(ب) أن يطلب الى البلدان استكمال النبذ القطرية على أساس سنوي، حسب الاقتضاء، بدلا من إعداد تقارير شاملة جديدة على أساس سنوي؛

(ج) أن تحث البلدان التي لم تقم بعد بإعداد نبذ قطرية شاملة على أن تفعل ذلك؛

(د) تمشيا مع المقترحات الداعية الى تبسيط متطلبات الإبلاغ الوطني (انظر E/CN.17/1997/6)، ليس على البلدان سوى أن تقدم تقارير بصورة مستقلة الى لجنة التنمية المستدامة بشأن المواضيع التي لا يتعين عليها أن تقدم تقارير بشأنها الى مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الدولية ومؤتمرات الهيئات الحكومية الدولية الأخرى.

الحواشي

(١) نصف هذه النبذات القطرية تقريبا أعدته الحكومات الوطنية في صيغة نهائية وقدمته في توقيت يسمح بإدراجه في هذا التقرير. والنصف الآخر تجميع لمشاريع النبذ القطرية قامت به الأمانة العامة على أساس التقارير التي قدمتها الحكومات إلى لجنة التنمية المستدامة في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ولا يزال يحتاج إلى صياغة نهائية من قِبل الحكومات المعنية.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.II.C.1.

(٣) حبذا لو رجع القارئ إلى وثيقتين من وثائق المعلومات الأساسية معروضتين على اللجنة في دورتها الخامسة تتضمنان معلومات أوفى عن كل بلد، وأحيانا عن كل قطاع على حدة هما "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١: جداول ورسوم بيانية موجزة" (ورقة المعلومات الأساسية رقم ٧) و "تقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١: جدول آليات وإجراءات التنسيق الرئيسية" (ورقة المعلومات الأساسية رقم ٨)، كذلك تقدم "قائمة الاتصالات الرسمية في مجال التنمية المستدامة" (ورقة المعلومات الأساسية رقم ٩) مرجعا يمكن منه الحصول على معلومات إضافية. وينبغي ملاحظة أن وثائق المعلومات الأساسية ستستكمل قبل بدء انعقاد الدورة الخامسة للجنة مباشرة، ولذلك يمكن أن تظهر فيها بعض البلدان غير المشمولة بهذا التقرير.

(٤) ... في البلدان التي تعاني من الجفاف الخطير والتصحر، وخاصة في أفريقيا، انظر A/50/218.

- - - - -